مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

سردية التطبيع: قراءة مضلِّلة للعلاقات السعودية-الأمريكية

أ.د صالح بن محمد الخثلان
مستشار أول
مركز الخليج للأبحاث

منذ إعلان وقف إطلاق النار في غزة في التاسع من أكتوبر، تتوالى تصريحات أمريكية وإسرائيلية عن "تطبيعٍ حتمي" بين المملكة وإسرائيل، سعياً لخلق سردية توحي بقرب التطبيع، مع تجاهل واضح للموقف السعودي المعلن، الذي بلغ أقصى درجات الوضوح بتأكيد سموّ ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لدى افتتاحه أعمال السنة الأولى من الدورة التاسعة لمجلس الشورى نيابةً عن خادم الحرمين الشريفين، «أن المملكة لن تتوقّف عن عملها الدؤوب من أجل قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، **وأنها لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون ذلك**».

هذا التصريح يجسد الموقف الرسمي للمملكة، ويعبر عن ثبات لا يتزعزع في السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، حيث لم يتأثر هذا الموقف بتغير الظروف أو بالتحولات الإقليمية والدولية. فالمملكة تؤكد باستمرار أن حل الدولتين هو الطريق الوحيد لإنهاء الصراع، وأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بقيام دولة فلسطينية، وهو ما كررته الرياض في بياناتها ولقاءاتها وتحركاتها الدبلوماسية منذ اندلاع الحرب على غزة.

لقد تميز الخطاب السعودي خلال هذه المرحلة بقوة لغته ووضوح منطقه في إدانة الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، من قتل وتشريد وتجويع وحصار، وأظهر درجةً عالية من الاتساق والثبات. ولم يقتصر الموقف السعودي على الإدانة أو البيانات الرسمية، بل امتد إلى عمل دبلوماسي مكثف وفاعل، إذ قادت المملكة جهوداً واسعة أسهمت في توسيع دائرة الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية لتصل إلى نحو مئة وثلاثٍ وستين دولة، من بينها دول ذات وزن مؤثر مثل فرنسا وبريطانيا وكندا، وقد كشفت هذه الجهود أن المملكة لا تكتفي بالموقف المبدئي، بل تسعى لتكريسه في الساحة الدولية عبر أدوات عملية وفاعلة

يكشف تحليل مضمون البيانات التي دأبت وزارة الخارجية على إصدارها منذ الثامن من أكتوبر، وبوتيرةٍ تكاد تكون أسبوعية، عن موقفٍ متقدّمٍ جداً في سياق السياسة السعودية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي. فهذه البيانات تمثّل تطوّراً نوعياً من حيث صلابتها وشفافيتها، وهو تطور لا يمكن فصله عن وحشية الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، والتي دفعت بالموقف السعودي إلى أعلى درجات الوضوح والتنديد. كما أن هذا المستوى المتقدّم ينسجم في الوقت ذاته مع التحوّل الذي صبغ الدبلوماسية السعودية خلال العقد الأخير بطابع من الحزم وتأكيد الدور المحوري للمملكة في قضايا المنطقة. ومن ثم، فإن أي محاولة لقراءة التحرك السعودي حيال القضية الفلسطينية لا بد أن تنطلق من فهم عميق لهذا الموقف المعلن والمتكرّر في بياناتها الرسمية، باعتباره التعبير الأصدق عن توجّه المملكة وثوابتها السياسية والإنسانية في آنٍ واحد.

ينبع الموقف السعودي من أسس راسخة في السياسة الخارجية للمملكة، أهمها مبدأ التضامن العميق مع الشعب الفلسطيني ومع كافة القضايا العادلة بوصفه جزءاً أصيلاً من ثوابت وقيم الدولة السعودية منذ تأسيسها. كما يقوم هذا الموقف على رؤية عقلانية

وواقعية مفادها أن السلام الدائم والأمن والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط لن يتحقق دون حلّ نهائي عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وكل محاولة لتجاوز هذا الشرط الأساسي لن تؤدي سوى لديمومة الصراع وتأجيل الأزمات وإعادة إنتاج العنف بأشكال مختلفة.

في المقابل، فإن الموقف الإسرائيلي لم يشهد أي تغير جوهري، بل ازداد تصلباً ورفضاً لقيام دولة فلسطينية، كما تؤكد تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي وأركان حكومته الذين يعلنون صراحةً أنه «لن تكون هناك دولة فلسطينية أبداً». وبناءً على ذلك، فإن الحديث عن اقتراب تطبيع سعودي–إسرائيلي يتجاهل الواقع السياسي، ويتناقض مع الشروط المعلنة للمملكة، التي تعتبر أن التطبيع دون قيام دولة فلسطينية تفريط في العدالة ومساسٌ بمصداقية الإجماع الدولي المؤيّد للاعتراف بدولة فلسطينية.

العقبة الفعلية أمام أي مسارٍ للتطبيع ليست الموقف السعودي، بل الموقف الإسرائيلي الرافض لحلّ الدولتين، وفي حال تبدّل هذا الموقف وأبدت إسرائيل استعداداً جادّاً لتسوية عادلة، أمكن حينها الحديث عن إمكان اقتراب التطبيع ضمن إطار يحقّق سلاماً حقيقياً وليس مجرد مكاسب سياسية عابرة.

ومع ذلك، يجدر التأكيد أن تطبيع المملكة للعلاقات مع إسرائيل، إذا ما تحققت الشروط التي وضعتها المملكة بقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، سيكون حدثاً تاريخياً فارقاً؛ وربما يوازي في رمزيته إعلان قيام إسرائيل ذاته، لما يحمله من أثر عميق على معادلات الشرعية في العالمين العربي والإسلامي وعلى اندماج إسرائيل في محيطها. وبناءً عليه، يتعيّن على المروّجين لسردية «التطبيع الحتمي» أن يدركوا أن الاستحقاق معلّق على الوفاء بشروط السلام، وأن تُوجَّه البوصلة نحو تل أبيب للالتزام بهذه الاستحقاقات بدل إهدار الوقت في ترويج سرديات لا تغيّر الحقائق ولا تصنع السلام.

يحاول بعضهم ربط مسألة التطبيع بتعزيز العلاقات السعودية–الأمريكية، وكأن الرياض أو واشنطن بحاجة إلى هذا الملف لإثبات متانة شراكتهما. هذا تصوّر غير دقيق ومضلِّل، يتجاهل تاريخاً يمتدّ لقرابة تسعة عقود؛ فالعلاقة أرسخ من أن تُختزل في قضية واحدة. الشراكة السعودية–الأمريكية شراكة استراتيجية قامت على مصالحٍ مشتركة تشمل الأمن والطاقة والاستقرار الإقليمي. ورغم تباينات معروفة في الموقف من الصراع العربي–الإسرائيلي، ظلّت الشراكة قائمةً وتتطوّر في مختلف المجالات. ويكفي دلالةً على ذلك أنّ الرئيسَ الأمريكي دونالد ترامب اختار الرياضَ أولَ محطة خارجية في مستهلّ جولته الدولية الأولى عام ٢٠١٧، ثم كرّر الأمر في ٢٠٢٥ ، بما يعكس مكانة المملكة في حسابات الولايات المتحدة. وحتى الرئيس جوزيف بايدن، وعلى الرغم من مواقفه السلبية تجاه المملكة، أدرك في المحصّلة أهميتها الاستراتيجية، ورأى ضرورة زيارتها للتنسيق معها في قضايا مفصلية تمسّ مصالح الولايات المتحدة.

بل تبرز هنا **مفارقة ذات دلالة استراتيجية بالغة**، وهي أن متانة الشراكة السعودية–الأمريكية تزداد حتى مع اتساع الفجوة بين الموقفين تجاه القضية الفلسطينية. فكلما تمسكت المملكة بثوابتها تجاه فلسطين، ازداد إدراك واشنطن لأهميتها كشريكٍ استراتيجي موثوق راسخ في مواقفه.

إن أحد أبرز سمات العلاقات السعودية– الأمريكية هو قدرتها على تجاوز الخلافات الكبيرة دون المساس بجوهرها؛ فالمملكة تمسكت على الدوام بثوابتها تجاه القضية الفلسطينية، بينما احتفظت الولايات المتحدة بموقفها التقليدي المنحاز لإسرائيل، ومع ذلك استمر التنسيق بين الجانبين في قضايا الدفاع والأمن ومكافحة التطرف والطاقة وتوسّع نطاق التعاون في كافة المجالات. وحتى في فترات التوتر، كما حدث بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر لم يتراجع الطرفان عن التزامهما بالعلاقة الاستراتيجية التي تخدم استقرار المنطقة والعالم.

هذه المفارقة تكشف أن التطبيع لا يمثل قيمةً إضافيةً للعلاقات السعودية–الأمريكية، بل يمكن القول إن العلاقات بين الرياض وواشنطن قد تنمو وتزدهر أكثر في ظل عدم التطبيع (في حال عدم توفر شروطه)، لأن بقاء المملكة خارج هذا المسار يجعلها رقماً صعباً في معادلة السلام الإقليمي، ويمنحها موقعاً فريداً في توازنات المنطقة.

كما أن الرياض ولغاية تعزيز وتمتين علاقتها مع واشنطن لا تزال تمتلك **أوراقاً متعددة ومؤثرة** يمكن استثمارها في إطار التنافس الدولي وإعادة تشكيل النظام العالمي، وهذه الأوراق لا تقتصر على الطاقة، بل تشمل البعد الحضاري في سياق الصراع القيمي بين القوى الكبرى؛ وهو ما يتبدى في تعريف الصين وروسيا نفسيهما كـ «دول حضارات»، وفي تنامي الطرح الديني للهوية الغربية الذي تعكسه شعبية القوى اليمينية في أوروبا، ويتجلى في لغة مشروع ٢٠٢٥ الذي يُعدّ **مانيفستو** الرئيس ترامب.

المفارقة تكشف أن التطبيع لا يمثل قيمةً إضافيةً للعلاقات السعودية–الأمريكية، بل يمكن القول إن العلاقات بين الرياض وواشنطن قد تنمو وتزدهر أكثر في ظل عدم التطبيع (في حال عدم توفر شروطه)، لأن بقاء المملكة خارج هذا المسار يجعلها رقماً صعباً في معادلة السلام الإقليمي، ويمنحها موقعاً فريداً في توازنات المنطقة

وفي قلب صراع الهويات بين القوى الكبرى على الساحة الدولية– ويكفي التوقّف عند خطابات فلاديمير بوتين لاستبانة ملامح هذا الصراع وسجالاته– تتزايد القيمة الدولية للمملكة لمكانتها الروحية بين ٢٥٪ من سكان العالم، بما يعزز دورها المرجعي والسعي لكسبها في هذا الصراع، ولذلك على مروّجي سردية «التطبيع الحتمي» أن يدركوا أن **أوراق المملكة كثيرة ومتنوعة** للمحافظة على مكانتها وتعزيز شراكاتها مع الولايات المتحدة، دون حاجة إلى تطبيعٍ مع كيانٍ تنبذه الشعوب ويحاسبه العالم على جرائمه

وفي هذا السياق، يبرز تصريحُ الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بشأن قرار التطبيع خلال زيارته إلى الرياض، حين قال:

«لكنكم ستقومون بذلك في وقتكم أنتم، وهذا ما أريده أنا، وهذا ما تريدونه أنتم، وهكذا ستكون الأمور.»

وهو تصريح لافت يعبّر بوضوح عن إدراك أمريكي بأن قرار التطبيع قرار سعوديّ سياديّ يُتّخذ في التوقيت الذي تراه المملكة مناسباً، وفقاً لأولوياتها، لا استجابة لضغوط أو حسابات خارجية. ويشكّل هذا التصريح مرجعية يُستند إليها لدحض سردية "التطبيع الحتمي"

في الوقت ذاته، تشهد الولايات المتحدة تحوّلاً ملحوظاً في نظرتها إلى إسرائيل؛ فالدعم الأمريكي الذي كان تاريخياً واسعاً وغير مشروط بدأ يتآكل بصورة ملموسة بعد جرائم الحرب في غزة. وهذا التحوّل لا يقتصر على الرأي العام فحسب، بل امتدّ إلى النخب السياسية في المراكز البحثية ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، بل وطال أعضاء الكونغرس؛ إذ أعلن عددٌ منهم رفضهم قبول الدعم من لجنة «إيباك»، وبدأوا يوجّهون انتقادات علنيةً لإسرائيل وسلوكها في غزة. وحتى في صفوف اليمين المسيحي، الذي كان تقليدياً من أشدّ المؤيدين

لإسرائيل، برزت أصواتٌ ترى أنّ ما تقوم به يتنافى مع القيم الإنسانية والمسيحية.

وبسبب هذا التحوّل، لم تعد مسألة التطبيع السعودي-الإسرائيلي قضية مركزية في النقاش الداخلي الأمريكي، باستثناء قلّة تنظر إليها من زاوية تحقيق مكاسب سياسية خاصّة، أو بدافع دعم أعمى لإسرائيل. أمّا بالنسبة للرئيس ترامب، فيُمكن تفسير حرصه على التطبيع من زاوية رغبته في الظهور صانعَ سلام جدير بجائزة نوبل، حيث لا يمل من تكرار نجاحه في وقف ثمانية حروب. ولا شكّ أنّ استكمال مسار التطبيع مع إسرائيل سيُعدّ إنجازاً كبيراً في سجلّ أيّ رئيس أمريكي. لكن، ومن خلال رصد وتحليل سلوكه، يمكن صرفه عن هذه الرغبة بالتركيز على مكاسبَ أخرى يحققها، أو على الأقلّ إطالة أمد الحوار حول مسألة التطبيع حتى نهاية فترته في البيت الأبيض.

وفي أوروبا أيضاً، أخذت مواقف بعض الدول الغربية التقليدية الحليفة لإسرائيل منحى مختلفاً، إذ بدأت تتبنى الرؤية السعودية القائمة على ضرورة الحل السياسي العادل عبر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأصبح الموقف السعودي محل تقدير واحترام متزايد لدى المسؤولين والدبلوماسيين الغربيين، الذين يرون فيه نموذجاً للاتساق والثبات، وموقفاً أخلاقياً وإنسانياً يعبّر عن روح المسؤولية الدولية. وعلى المستوى العملي، يبرز ذلك بوضوح في لقاءات متكررة مع مسؤولين غربيين يزورون المملكة ومع أعضاء السلك الدبلوماسي في الرياض، حيث نسمع إشادات صريحة بلغة المملكة الواضحة وصلابة موقفها حيال الحرب على غزة. ولذلك يمكن القول إن **الرياض استطاعت أن تحوّل موقفها المبدئي إلى مرجعية دبلوماسية مؤثرة تسترشد بها الدول في صياغة مقاربتها للصراع العربي-الإسرائيلي.**

إن قبول واحترام الحكومات الغربية للموقف السعودي لا يمثل مجرد مكسبٍ سياسي أو دبلوماسي، بل هو دليل على صواب هذا الموقف وعدالته الأخلاقية. وفي الوقت نفسه، فإن هذا الاعتراف الدولي المتزايد يزيد من مسؤولية المملكة في التمسك بهذا الموقف الإنساني، بوصفه تعبيراً عن قيمها الراسخة وموقعها القيادي في العالمين العربي والإسلامي. فكلما ازداد تقدير العالم لموقف الرياض، ازدادت أهمية استمرارها في الدفاع عن هذا النهج المبدئي المتوازن.

> **على هؤلاء أن يُوقنوا بأن مسار العلاقات السعودية-الأمريكية ومسار الموقف السعودي من الصراع العربي-الإسرائيلي متوازيان بطبيعتهما، ولن يلتقيان، إلا إذا تحققت الشروط التي وضعتها المملكة.**

لقد لاحظت المملكة، كما لاحظت معظم دول العالم، أن اتفاقات التطبيع التي أُطلق عليها «اتفاقات السلام الإبراهيمية» لم تحقق أي سلام فعلي منذ توقيعها قبل أكثر من خمس سنوات، بل أعقبتها أكبر جريمة إبادة في تاريخ الشرق الأوسط. وهذه الحقيقة يجب أن يتوقف عندها أولئك الذين يروّجون لما يسمّى «التطبيع الحتمي»؛ فهل هم حقاً حريصون على السلام؟

ما حدث بعد تلك الاتفاقات هو دليل واضح أن التطبيع لم يكن سبيلاً للسلام، بل استخدمته إسرائيل غطاءً لسياسات القوة والهيمنة. وهذا لا يخفى على أولئك الذين يواصلون ترويج السردية الوهمية عن قرب التطبيع ما يؤكد أنهم إنما يفعلون ذلك ليس رغبة في السلام والاستقرار بل سعياً إلى تبييض صورة إسرائيل بعد الجرائم التي ارتكبتها في غزة، وإلى إعادة تسويقها دولياً كطرفٍ طبيعي في المنطقة.

خلاصة الأمر: على من يروّج سردية «التطبيع القريب» أن يضع في الحسبان أنّ موقف المملكة مشروطٌ بقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وأن هذا الشرط المعلن يحكم أيّ نقاش حول المسار. وبغياب تغيّر جوهري في الموقف الإسرائيلي تجاه حلّ الدولتين، يبقى الحديث عن قرب التطبيع مفتقراً إلى أساس موضوعي، فيما تظلّ ركائز علاقات المملكة بالولايات المتحدة كافية وحيوية ومتجدّدة بمعزل عن هذا الملف.

على هؤلاء أن يُوقنوا بأن مسار العلاقات السعودية–الأمريكية ومسار الموقف السعودي من الصراع العربي–الإسرائيلي متوازيان بطبيعتهما، ولن يلتقيان، إلا إذا تحققت الشروط التي وضعتها المملكة.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64